الدولة والمجتمع المدني

المدرس المساعد ماجدة شاكر مهدي
جامعة بغداد ـ كلية الاداب
قسم الاجتماع

المقدمة:

ان دوافع الاهتمام بدراسة دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء جنبا الى جنب الدولة يشكل وبطريق يرمي الى دفع عملية المجتمع الى الامام. فالذي نعرفه اليوم ان المجتمع المدني يقوم بوظيفة مهمة وهي حماية افراد المجتمع من تعسف الدولة وسطوتها أحيانا عندما تستخدم الدولة (أجهزتها القمعية) في ذلك ،هذا من جانب إضافة الى مبررات نشوء المجتمع المدني ونحن نعلم ان المجتمع المدني بمؤسساته قادر فعلا على بلورة دوره بشكل متكامل اذا وجد رافدا يدعمه ويدعم خططه ومناهجه بشكل ملحوظ.

ونحن في بحثنا الحالي نؤيد بشكل تام دور المجتمع المدني والعلاقة الفاعلة بين الدولة والمجتمع المدني ،لكن بخطوط متساوية ومتوازية تخدم فئأت المجتمع كافة بما فيها الفئات الخاصة التي بلا شك عمل مؤسسات المجتمع المدني مسئولة في مساعدة وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تجد إهمالا من جانب الطرف الآخر من المعادلة وهي (الدولة).

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: مرتكزات البحث

ان الإنسان منذ نشأته تعرض لكثير من المشاكل التي واجهته حتى يتكيف مع البيئة التي يعيش فيها.

كما استفاد الإنسان من الخبرات السابقة التي أكتسبها من البعض والتقاليد كما ان الأديان السماوية لها دور كبير في تعميق التفكير عند الإنسان وفي تسهيل الإجابة لكثير من الأسئلة التي تواجهه، وعندما تطورت البشرية كان التكهن والجدل والتأمل من العوامل المهمة التي استطاع الإنسان أن يجسد بها المشاكل وفي بلورة الحقائق ، وعندما تطور الإنسان كان للمنهج العلمي في البحث دور كبير في التغلب على مختلف المشاكل التي واجهته.[١]

وكان التوسع في حياة البشر منذ القرن الخامس عشر والذي يتمثل في العناية بالإنسان جسما وروحا وثقافة وعلما

هذا أدى الى ضرورة إتباع المنهج العلمي للبحث، وفيما يلي بعض التعاريف **الموجزة للبحث**:

١- البحث Research : استقصاء منظم يهدف الى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقيق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي .

٢- البحث محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا متكاملا بذكاء او إدراك لتسير في ركب الحضارة العلمية وتسهم فيه إسهاما حيا شاملا.

أهمية البحث:

- تكمن أهمية الدراسة كونها تلقي الضوء الى أهم المفاهيم ذات العلاقة بالمجتمعين السياسي والمدني، وطبيعة العلاقة المتبادلة والمتطورة بشكل مستمر وفق احتياجات وصيرورة المجتمع على حد سواء.
- فالبحث يدرس حالتين مهمتين هل بالإمكان للمجتمع المدني مساندة الدولة في وقت معين ويكون مصدر شرعيا معترفا به.

- ما موقف المجتمع المدني إزاء الدولة وقت الضعف والأزمات وهنا تبرز العلاقة التفاعلية بينهما وماذا تنتج.

أهداف البحث:

١- بيان دور الدولة في ترسيخ أسس ومنهجية المجتمع المدني.
٢- مدى تفاعل المواطن بشكل فعال مع ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني وهل حقيقة المجتمع العراقي اليوم باتجاه صيرورة المجتمع المدني.
٣- نلاحظ في خضم التفاعل المستمر بدأنا نلاحظ تأرجح الدور الفعلي للدولة مقابل بروز المجتمع المدني .

هذا يدفعنا للبحث في توضيح (العلاقة المتفاعلة بين الدولة والمجتمع المدني).

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

المفاهيم مصطلحات يستخدمها العلماء والباحثين لدراسة الظواهر التي يتخصصون في دراستها وتشكل هذه المصطلحات اللغة العلمية التي يتحدث بها المختصون ،وهذه المفاهيم خاضعة للتطور والتغير كلما استجدت ظواهر يهتم بها الباحثون وبناء المفاهيم وتحديد التعريفات من المهام الرئيسية للعلم.

الدولة في معجم اللغة:-

الدولة في الحرب ان تدال إحدى الفئتين على الآخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع (الدول) بكسر الدال.

(والدولة) بالضم في المال يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع (دولات) و(دول). وقال ابو عبيد:" الدولة بالضم اسم الشيء يتداول به بعينه و(الدولة) بالفتح الفعل".

وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد فقال ابو عمرو بن العلاء:" الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب" وقال عيسى بن عمرو:" كلتاهما تكون في الحال والحرب سواء".

وقال يونس:" والله ما أدري ما بينهما."

و(أدالنا) الله من عدونا من الدولة

و(الادالة) الغلبة يقال (اللهم) (أدلني) على فلان وانصرني عليه.
(ودالت) الايام اي دارت والله (يداولها) بين الناس.
(وتداولته) الايدي اخذته هذه مرة وهذه مرة.[٢]
وأشار أبن خلدون في مقدمة لمفهوم الدولة:" ان الدولة والملك للعمران بمنزلة الصورة للمادة، وهو الشكل الحافظ لنوعه لوجودها وانفكاك أحدهما عن الآخر غير ممكن على ما قرر في الحكمة، فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دونها متعذر، وحينئذ فاختلال أحدهما مستلزم الأخر كما ان عدمه مؤثر في عدمه"[٣]
اما عالم الاجتماع الألماني ماكس قيبر فينظر للدولة:_" كبناء سياسي يحتكر استخدام القوة الفيزيقية استخداما شرعيا لتدعيم نطاقها والمحافظة عليه، ومن أجل ذلك تعتمد الإدارة الرشيدة التي تساعدها على التدخل في المجالات التربوية والصحية والاقتصادية فضلا عن امتلاكها القوة العسكرية.
والدولة بهذا المعنى أداة تنظيم طوعي على ثنائية السلطة والجهاز.
وهذا يعطينا فكرة التفاعل Interaction المستمر بين الدولة ولمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وعبر تعارضهما تارة آخرى.
فالدولة تنظم تعاملات الأفراد من خلال القوانين والقواعد كما ان المصالح الخاصة يمكن ان تخترق نظام الدولة state system وتحتل وظائف معينة.

أما تعريف الدولة عند الإغريق:-
فيشير الى الدولة كواقعة اجتماعية التي تسمى دولة المدينة وكيفية تسيير شؤونها عامة، وعليه فأن كل سياسة تتعلق بالدولة بهذا المعنى.[٤]
ان الإغريق هم الذين أوجدوا السياسة وعلم السياسة لأن كثيرا من المصطلحات السياسية التي نستخدمها اليوم مأخوذة من اللغة اليونانية فيه الكثير من التجاوز على الواقع.
ولكن هذا لا يعني انه لم تكن هناك سياسة في الحضارات والممالك القديمة، واذا كانت بعض المصطلحات الإغريقية المتداولة حتى الأن لا يعني انه لا توجد نظائر لها لدى الشعوب الشرقية قبل عهد الإغريق.

مدن في معجم اللغة:-
مدن- يالمكان أقام به وبايه دخل ومنه (المدينة) وحجمها (مدائن) بالهمزة(مدن) (ومدنا) مخففا ومثقلا.
وقيل هي من دينت اي ملكت فلان (مدن) المدائن (تمدينا) كما يقال مصر الأمصار. وسألت أبا علي العنسوي عن همزة مدائن فقال من جعله من الإقامة همزة ومن جعله من الملك ولم يهمزه كما لا يهمز معايش[٥].
والنسبة الى مدينة الرسول(عليه الصلاة والسلام) (مدني) والى مدينة المنصور (مديني) والى مدائن كسرى (مدائنيّ) للفرق بينهما كما لا تختلط.
و(مدين) قرية شعيب عليه السلام.

مدني كأصطلاح:-
استخدم هذا الاصطلاح في القرن الثامن عشر للدلالة على مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات التزام بعائلات او عشائر سياسية. وبعدها فصل هيغل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة واعتبره الماركسيون مناقضا للدولة في توجهها.
اما اليوم فأن المجتمع المدني (طوباويا) جميع القوى الشعبية والبرجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات وتفتح الطاقات التي تصبوا اليها، فالمجتمع أحيانا يكون جهة معارضة مناهضة للدولة التي يتهمها بالهرم والعجز اليوم.

الفصل الثاني
نماذج من الأدبيات السابقة

أولا:
١)- ممارسة السياسة في مجتمع مدني[٦]
أهمية الدراسة: ان ما حدث للمجتمع العراقي من هزات سياسية واجتماعية تمخضت عنها العديد ممن التغيرات السياسية والاجتماعية المتنوعة التي طغت على التنظيم الاجتماعية Social Organization العراقي دفعت الباحثين الى دراسة التنظيمات غير الحكومية وهي من الظواهر الحيوية في المجتمع والتي عملت وتحاول ان تعمل على غرار المنظمات والمؤسسات الحديثة غير

الحكومية في الدول الغربية، فأدى انتشارها الكبير في العراق الى جلب الانتباه اليها على المستويين الاجتماعي والسياسي.
وتكمن أهمية الدراسة النظرية كونها تعد من الدراسات الحديثة في مجال المجتمع المدني وخاصة في العراق لأن هذه المنظمات في أغلب أحوالها شكلية تتبع السلطة او على الأقل تكتفي بممارسة دور خدمي او ثقافي او اجتماعي لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح وتكشف عن دور ممارسة السلطة لسطوتها.
اما الأهمية التطبيقية للدراسة توضح الممارسة السياسية المتعددة التي تؤثر في إداء هذه التنظيمات بغية تصفية الأجواء وتحرير منظمات المجتمع المدني من قيود السلطة. تهدف الدراسة الى تحقيق:-

١- الجذور التاريخية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني.
٢- مدى انعكاس الوضع السياسي في العراق على هذه المنظمات.
٣- بيان الدور الذي تمارسه هذه المنظمات في مساعدة السلطة والمجتمع.
٤- التعرف على طبيعة منظمات المجتمع المدني في محافظة نينوى

ثانيا:

٢-الديمقراطية والمجتمع المدني[٧]:-

توضح هذه الدراسة ما يربط بين مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني والتلازمية والنتائج العلاقية فيما بينهما، وانها من الدراسات النموذجية في دراسة هذين المفهومين ثم يوضح الباحث في دراسته أهمية المجتمع المدني محاولا الخوض في التنظيرات السياسية مستخدما مدخلا سوسيولوجيا في التفسير والتحليل واستخدامه المناهج العلمية والبحثية كالمنهج الوصفي الذي استخدمه الباحث كخطوة مهمة في التفسير والتحليل لاستخلاص دلالات الظاهرة المدروسة و الخوض في أغوار الواقع والمرجو من هذه الدراسة.
اما المنهج التاريخي الذي استخدمه الباحث للاستفادة من التاريخ في تلك المعلومات في تحليل الظواهر التاريخية التي ساعدت على بلورة فكرة الديمقراطية والمجتمع المدني ومتابعة جذورها التاريخية للوقوف على التعميمات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

إضافة الى الرصيد العلمي والمعرفي للدراسات السوسيوسياسية للديمقراطية والمجتمع المدني ، فدعى الباحث ان جميع الدراسات السابقة اقتصرت على السرد التاريخي والعرض المعلوماتي.

ثالثا:

٣-الخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني[٨]:

موضوع البحث:

يحاول الباحث إبراز وتسجيل عمل منظمات المجتمع المدني وفي مختلف الاهتمامات خاصة بعد تزايد أعدادها تزايدا يوميا لمواجهة التحولات والأزمات وحل بعض المشكلات في إطار التحول الكبير الذي يشهده المجتمع العراقي .

ومن هنا يتضح أهمية دراسة هذا الموضوع والحاجة الحقيقية والفعلية لتفعيل دور منظمات المجتمع في تقديم خدمات للفرد والمجتمع ككل.

ان المجتمع المدني اليوم يمثل ركيزة لمواجهة الظروف والأزمات وتذليل التحديات التنوية التي باتت اليوم تواجه صعوبات متعددة بعد ان ازدادت نسبة الفئات المتضررة مما يضع العملية التنموية في العراق في أوضاع قلقة محرجة.

أهداف البحث:

حددت أهداف البحث بعد بذل الباحث أقصى جهده لتحقيقها وهي كالأتي:-

١- إيضاح واقع الخدمة الاجتماعية في إطار عمل المنظمات المجتمع المدني في مدينة بغداد.

٢- إبراز الخصائص والسمات التي تميز عمل الخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الإنساني وتعزيز دورها.

٣- تحديد أهم المشكلات والتحديات التي تواجه عمل الخدمة الاجتماعية في إطار عمل منظمات المجتمع المدني في بغداد وفي الوقت الحاضر.

٤- رسم ملامح منظمات المجتمع المدني التي تعمل في الجانب الإنساني والذي من شأنه ان يفعل دور الخدمة الاجتماعية لمواجهة الأوضاع القلقة والحرجة في المجتمع العراقي

أهمية البحث:

المجتمع المدني منظومة الأطر الاجتماعية الطوعية التي بين الدولة من جهة والمكونات الأساسية للمجتمع من ناحية أخرى،من هنا تأتي أهمية دراسة الموضوع لما للخدمة الاجتماعية في المنظمات المجتمع المدني من أهمية واسعة في العراق اليوم، من خلال الخدمات التي تقدم للفئات الفقيرة والأكثر احتياجا في المجتمع نتيجة الظروف التي مر بها العراق خلال هذه السنوات (كالأرامل والمعوزين والمعوقين) والتي ارتفعت نسبتهم بسبب ظروف العنف والحرب ، إضافة الى توجيه الوعي الاجتماعي لأهمية ودوره في تحسين وتحويل العملية التنموية والممارسة الديمقراطية.

الفصل الثالث

المبحث الأول

نبذة تاريخية للمجتمع المدني

أولا: المجتمع المدني مصطلح أوربي قديم برز خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة التحولات التي حدثت في أوربا الغربية وانتقالاتها من فترة الاستبداد الى فترة الديمقراطية البرجوازية ونتيجة للتحول الكبير الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بشكل خاص.[٩]

وبعد الانتهاء من فترة العصور الوسطى والقيام بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة للنظام القديم جملة وتفصيلا.

ذلك النظام الذي تركزت إيديولوجيته على الربط بين السلطة Authority القدسية، ويقضي بان السلطة سلطة مطلقة ، سلطة الحاكم المستبد لشعوب مسلوبة الحرية والحقوق وقد عمل على صياغة هذا التصور الأيدلوجي كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس او نظرية الحق ألاهي للملوك، حيث السلطة هنا سلطة مطلقة لا شيء يقيدها من إطلاقها.

لذلك ترى ان المجتمع المدني يبلور في العالم الغربي بارتباطه بنشأة وتطور الدولة الحديثة والتحامه معا بشدة حيث كان الجزء للآخر كالثمرة وقشرتها او كان المجتمع والدولة وجهين لعملة واحدة يزدادان التصاقا ولا يقومان الا مع بعض بدعم بعضها الآخر ويسنده ويعضده بل ويكمله، وهذا يعني ان المجتمع

المدني في الفكر الغربي الحديث أرتكز على عدد كبير من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم المجتمع المدني ارتباطا حتمته ظروف التغيير والإصلاح المتعددة الجوانب والأوجه منها الحرية، والمساواة، والإرادة العامة للدولة.

ثانيا: تطور المجتمع المدني:

تزامن ظهور المجتمع المدني مع انتصار النهضة الأوربية والثورات البرجوازية في القرنين الثامن والتاسع عشر ، وكانت النهضة هذه حصيلة التطور البرجوازي الذي دفع بالإقطاعية ومفاهيمها وقيمها الى متحف التاريخ، وجاءت الثورات البرجوازية وما أعقبها من تحول النظام السياسي من ملكية مطلقة تستند الى الحق الإلهي المقدس الى ملكية دستورية او جمهورية مقيدة بدستور وقوانين تضع مصطلح المجتمع المدني ضمن أولويات التغيير من النظام الإقطاعي الى النظام البرجوازي.

وفي ١٦٣٢ جاء جون لوك الذي رأى ان الأصل الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو أصل تعاقدي، اختياري وليس أصلا إلهيا او قسريا فالدولة State هي نتاج التعاقد وليس الإكراه.[١٠] .

ويعد جون لوك من أكثر مفكري العقد الاجتماعي حيث اعطى اهتماما بالغا بمفهوم المجتمع المدني من خلال فكرة الذي قصد به ووصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، الا ان غياب ضبط السلطة الضامنة لهذه الحقوق في المجتمع الطبيعي كانا يهدد هذه الممارسات وحقوقها او عليه نتج الاتفاق التعاقدي بين هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق مقابل تخليهم عن إدارة شؤونهم العامة للسلطة الجديدة التي أقاموها برضاهم مقابل التزام هذه السلطة بالمحافظة على الحقوق الأساسية في الحياة والحرية والتملك.

كان المجتمع الإنساني وما يزال محور الفكر الإنساني وجميع الفلسفات والأديان، والإيديولوجيات تصدت كل حسب توجهها وتصورها ،لتنظيم هذا المجتمع وتبرير الإجراءات الاجتماعية والمؤسسات القانونية والسياسية[١١].

ولكن المجتمع الإنساني نفسه يفرض يقتضي تحولاته واتساعه او تنوعه تصورات ربما غير مسبوقة ، او ربما يفرض أحيانا إجراءات اخرى يمكن ان يسميها انقاذية ، لا سيما حين يصل تجمع إنساني ما حالة من الاختناق وانسداد

الطرق. لذلك نشهد في غضون هذا التاريخ تحولات كبرى فرضها الواقع الاجتماعي نفسه، وعلى وفق هذه التحولات تم تحقيق تاريخنا الإنساني.
واليوم ربما كان المجتمع المدني أشد الحاحا كي يوضع من جديد تحت مبضع التحليل والتفسير وإعادة التفكير بهذا المفهوم قد فرضتها تحولات عديدة فعلى سبيل المثال كان ظهور الدولة الاشتراكية في القرن العشرين ظهورا لمفهوم جديد عن المجتمع المدني ،حتى وان رأى بعضهم اليه على انه استعاده للنزعات الاستبدادية التي عرضها التاريخ، في حين رآه بعض المنتظرين على انه مجتمع لم يكن بتلك الشمولية التي صورها الغرب.
ولكي تقف على أهم هذه التحولات والتطورات ، لا بد ان نبدأ من البداية الفكرية المنهجية والمنظمة، أعني الفكر الإغريقي منذ أفلاطون، فقد أمدتنا الحضارة الإغريقية بالفهم الكلاسيكي عن المجتمع المدني. ومنها أطلعنا على أفكار المواطنة وواجبات العبيد ومسؤوليات السادة او تقسيم العمل فالمجتمع المدني طبقا للفهم الكلاسيكي هو الجماعة المنظمة سياسيا.لذلك نجد ان الخاصية المهمة لدى أفلاطون هو وحدة الدولة وتماسكها لهذا يرى ان تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة هو مصدر قوة المجتمع المدني لذلك وجدناه يعزو دمار الأثنيين الى وضع المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة. كما كان ضد (المفرط في الرفاهية) لأنه كان يرى ان هذا الإفراط يولد النزاع من أجل الثراء بين الغني والفقير ، اذن الوحدة أساس لديه وهو يضعها انسجاما مع نظريته عن عالم المثل التي أراد بها توحيد مظاهر الوجود كله[١٢].
فاذا كان المجتمع المدني متشكلا لدى أفلاطون تقسيم العمل، ولدى أرسطو من قدرات طبيعية وأخلاقية مختلفة، فإنه يتشكل لدى شيشرون طبقا لمبادئ العقل، فالبشر لديهم استعداد فطري للاجتماع وهم يقودهم العقل، لكن شيشرون كان يرمي من جهة أخرى ، الى حماية الملكية بغرض حماية الارستقراطية وأملاكها واستقلالها، وهذا لا يعني انه نصير الأغنياء ضد الفقراء ، بل كان مؤيد وضع إجراءات تحمي الفقراء من جشع الأغنياء وذلك بوضع حدود للثروة. ان هذا اللون من المعارضة للاستقلال يؤكد أهمية وجود المؤسسة السياسية فالأفراد لن يتنازلوا عن مصالحهم الذاتية خدمة للصالح العام إلا إذا أرغموا على ذلك بقسر الدولة.

وعليه يمكن القول ان المجتمع المدني يقوم على أساس سلطة الدولة ، وتحديدا على ما يسميه هوبز سلطة لصاحب السيادة، تلك هي الفكرة الأساسية لكتاب هوبز اللوياثان، الصادر في العام ١٦٥١. قد يكون صاحب السيادة فردا واحدا او مجموعة أشخاص المهم هنا الموقع الذي يشغله وهو موقع يصطنع لذلك يسميه ب (الكائن المصطنع) الذي تنفخ فيه روح السيادة المصطنعة ايضا ،او المجتمع هو نفسه كيان مصطنع.

اذن الفكرة الجوهرية لهوبز هي ان العيش في مجتمع مدني لا يكون الا بدولة، فالإنسان لا يشبع من السلطة ولا يشبع من المال ابداً، وهو دائم البحث عن المزيد وليس سبب ذلك هو الرغبة في تحقيق أكبر قدر من البهجة بل بسبب قلقه على ما يملكه حاليا من سلطة ووسائل العيش الجيد[١٣].

وعليه فأن السعي وراء هذه الغايات الأنانية يؤدي الى صراع الجميع ضد الجميع، وهذا يعني العجز عن تأسيس المدنية، اذ لا يوجد مجتمع يؤسس المدنية، ومن ثم عيش الإنسان محروما من كل نعم المدنية، وقيمتها اذ لا صناعة او زراعة او تجارة ولا فنون ولا أدب لأنه لا مجتمع هناك ، لذلك لا بد لكل إنسان ان يتخلى عن حقه من أجل العيش بسلام، يؤسس هذا التخلي فردا جديدا ذات مواصفات مدنية يسميه هوبز (الفرد المصلحي) وهو الذي ستخلى عن فطنته ورأيه الخاصيين في ما يهمه من أجل سلام فيه منفعة له أكثر مما فيه مضرة. لذلك حرص هوبز لإيجاد تنظيم يجتمع فيه الناس معا فأسماه (عقد اجتماعي).

ويعرف العقد الاجتماعي هو تنازل الناس عن جزء كبير من ما يخصهم فرديا في سبيل الصالح العام، ولكن هذا العقد عرفه للانتهاك لأن التخلي عن المصلحة الشخصية أمر محال ويتناقض مع جوهر الطبيعة الإنسانية، لا بد إذن من ضامن لهذا العقد وهو السيف الذي ترفعه الدولة بوجه كل من ينتهك شروط العقد الاجتماعي بعد مواقفهم وتخليهم عن حقهم لشخص واحد وعندئذ تسمى الجماعة المنظمة سياسيا[١٤].

وتبرز أهمية العقد ان يصبح الناس جزءا من مجتمع يقوم على أهداف وقيم عامة مشتركة فبمجرد وجودهم في مجتمع كهذا لن يعودوا معنيين في المقام الأول وبمصالحهم الخاصة بل سيجعلون السعي وراء الخير العام هو البعد الأكثر أهمية في حياتهم اذ انه لا بد لكل فرد من ان يكون على استعداد الى تحويل ونقل كل

ما له من حقوق الى المجتمع ونظرا لتساوي الجميع أمام هذه الشروط فلن يكون من مصلحة احد ان يجعل من هذا عبئا على الآخرين.

سؤال يطرح نفسه في هذا المضمار لماذا يتحتم على الناس السعي وقبول مثل هذا النوع من التنظيم الاجتماعي social organization لعل الإجابة تكمن في ان الناس يأملون في تحديد أنفسهم بوصفهم جزءا من تنظيم اجتماعي ، بمعنى إنهم مستعدون شأنهم شأن الآخرين عموما، ان يخضعوا الى قواعد وأهداف عامة في ظل هذا التنظيم الذي هو أساس قيام المجتمع المدني، وهو ان الفرد في هذه الحالة عندما يهب كل شخص نفسه للكل فهو لا يهب لأحد. اذ يصبح الجميع محكومين بالفكرة نفسها للصالح العام ، الفكرة التي ترى آنذاك نافعة للجميع بما فيهم بالطبع الشخص نفسه، ومن ثم لا يعد أي شخص خاضعا للسلطة. المتعسفة للآخرين اذ يسير الجميع في المجتمع المدني الديمقراطي في طريق التوجه الأسمى للإدارة العامة[١٥].

وبعدما وضع جان جاك روسو في عقده الاجتماعي أسس الثورة البرجوازية ومجتمعها المدني في مفاهيم أصبحت شائعة فيما بعد مثل الدستور – الأمة- حقوق الإنسان الحقوق الطبيعية للفرد.

اما المجتمع المدني عند هيغل فهو نظام المصالح الفردية، أي نظام أنتاج الثروات الهادف الى الارتقاء على حياة البشر، ولكن الدولة State ما تلبث ان تواجه مشكلة تكون طبقة مستقلة في قلب المجتمع المدني محرومة ولا نصيب لما في الثروة ، ما تلبث ان تعمل على تدمير الدولة ان استطاعت[١٦].

في حين يرى ماركس ان المجتمع المدني بناء أيدلوجي يخفي جزئيا ويظهر جزئيا واقع المجتمع المدني البرجوازي الذي يقوم على أساس العمل المأجور واقتصاد السوق، إنه مجتمع يتنازعه الصراع الطبقي بمعنى أنه نشأ لترسيخ الصراع مع الإقطاع والملكية المطلقة، حتى في موسم ازدهاره يعيش حالة صراع المالكين وغير المالكين لوسائل الإنتاج. وبالتالي للثروات والتيارات الفكرية التي تنصب المجتمع المدني على عرش اهتمامها الفكري لتخفي في الواقع هذا الصراع.

يمكننا القول ان مصطلح المجتمع المدني civil society بدأ يدخل بكثافة ساحة الفكر السياسي العربي في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، فقبل هذا

التاريخ نجد الدراسات المنشودة تصدر تحت عنوان (المجتمع والدولة) دون إضافة المدني للمجتمع مع الإشارة اليه ثنايا الدراسات ، فمركز دراسات الوحدة العربية ، صدر كتابا من مجموعة دراسات عام ١٩٨٨ تحت عنوان المجتمع والدولة في الوطن العربي.[١٧]

أما الشيء الجديد في وجهة نظر هوبز بشأن المجتمع المدني هو تحديده للمفهوم حيث رأى ان الحدث والقناعة هما الباعثان الأساسيان للفرد البشري على تشكيل المجتمع المدني والخروج من الوضع الطبيعي وإيقاع الصلح بين أبناء البشر ، تلك هي الرغبة المزروعة في هذا الكائن البشري. كما ان مضمون تنازل الشعب التام كان إراديا، (اصطناعيا) ولم يؤسس على أسس لا هوتي كوني، وان السلطة معطاة او قائمة في الطبيعة او بالطبيعة حيث المجتمع المدني قائم على أساس هذا التعاقد وان اتخذ الحكم شكله المطلق ويبلغ في فكرة هذ المدى أبعد عند فقهاء الحق الطبيعي ذلك بأن التنازل عن الحرية لا يكون سوى التنازل الإرادي القائم على أساسين:- على احترام هذا التعاقد على إرادة الإفراد.

وتعقيبا لما جاء به هوبز يؤكد دور كايم ان فكرة العقد الاجتماعي كأساس للنظام الاجتماعي فكرة لا يمكن الدفاع عنها لأنها تفتقد أي صلة بالحقائق الموضوعية من خلال تصوره للنشأة التلقائية للنظام الاجتماعي، وهي النشأة التي لا تمتلك بداية فردية محددة على ما يذهب هوبز وإنما امتلكت هذه النشأة طبيعة اجتماعية أساس فإذا كانت رغبة الإنسان وسعية الدائم لامتلاك القوة هي التي دفعته الى تأسيس النظام الاجتماعي social order كما هو عند هوبز . وان بحث الإنسان عن نظام اجتماعي تنتفي فيه شروط الاستغلال والقهر كما عند روسو هي التي أدت الى الاجتماع المنظم ، فانه يحدد قيام المجتمع وان على الإنسان ان يخضع لقوانينه.

فالنظام الاجتماعي خاضع لقوانين شأنه في ذلك شأن النظام الطبيعي بيد ان القوانين التي يرتكز عليه عرضه للتحقيق ولا تتوفر فيه صفة الصلابة الجبرية المزودة بها قوانين النظام الطبيعي.

المبحث الثاني
اهمية المجتمع المدني

ان المجتمع المدني يتكون بناته المختلفة قادر على التأثير في أتحاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، او الطويلة الأمد ، لحياته ومصيره، ويتراوح هذا التأثير للمجتمع المدني على الدولة في حالة الى أخرى .ففي حده الأقصى يصل تأثير المجتمع المدني الى عملية صياغة شكل الدولة نفسها واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري مقنن، وفي حده الأدنى، يكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم ويقتصر على السخط الصامت وعدم التعاون غير المنظم[١٨].

حين نتحدث عن المجتمع المدني فنحن لا نتحدث عن كيان واحد متجانس ومنسق ويعبر عن نفسه بصوت واحد تجاه الدولة، فالمجتمع المدني ه تكوينات مختلفة ومتناسقة وفي بعض الأحيان متناقضة في رؤاها ومصالحها ومواقفها بقدر ما هي متفاوتة أيضا في مستويات وعيها وتنظيمها وحجمها ومواردها المادية او المعنوية. وهي بهذا المعنى نادرا ما تكون كلها وفي الوقت نفسه، في موقف رضا كامل او موقف رفض كامل للدولة وسياساتها[١٩].

ففي الغالب الأعم يكون هنالك تكوين اجتمعي واحد على الأقل من تكوينات المجتمع المدني الرئيسية على وفاق كامل وتحالف وثيق مع مؤسسة الدولة بل وقد يكون هذا التكوين الأساسي هو المهيمن على مؤسسة الدولة. ولكن الذي يفرق ويحيز بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في النهاية، وهو ان هذه الأخيرة تنشأ طوعية أهلية اختيارية لتحقيق أهداف عامة او مصالح خاصة للمنخرطين فيها.

وتتراوح مؤسسات المجتمع المدني في درجات ومستويات تنظيمها ورسميتها ولكنها في كل الأحوال تظل مستقلة لدرجة كبيرة عن الحكومة . ومن أمثلة مؤسسات مجتمع مدني الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والجمعيات المهنية والثقافية الفكرية.

وتؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة من خلال المجالس النيابية او مجالس الشورى او الصحافة ووسائل الإعلام وجماعات الضغط والمصالح المنظمة lobbies كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة،

كالجماعات القرابية وجماعات الزملاء والأصدقاء ، وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء الى القضاء او التظاهر والاعتصام والمقاطعة وأخيرا باللجوء الى العنف المنظم وغير المنظم.

فعملية تفعيل دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي وتوحيده او الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية، من قبل الدولة او من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.[٢٠]

ولعل ما يحتاجه المجتمع المدني لتثبيت اسسه هو الدعاية ككيان مساهم بشكل فعال في تطور وتقدم المجتمع وذلك الوعي يعتمد على توفير شروط التفعيل المناسب لمثل هذه الكيانات والتي بدورها تستوجب رفع درجة وعي الافراد من خلال تأكيد اهمية وجود المجتمع المدني كمحور أساسي في المجتمع[٢١].

وعندما تترسخ بناءات المجتمع المدني ، يجب عليه العمل بجدية على تهيئة الفرد في المجتمع ضمن أطر قانونية وانسانية في مناخ وطني وفي رؤية واضحة تظهر فيها الحقيقة من الخيال والحق من الباطل وعلى السلطة ان تفكر في طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع المدني ، لتلافي عودة الانكماش والشك في السلطة ، فيعود المجتمع الى العمل المضاد للسلطة. وبذلك لا تتقوض مشاريع البناء والتصميم على كل ما يعيق وحدة وتقدم المجتمع.

فالمسألة هي ليست مجرد وجود لمؤسسات المجتمع المدني فما الفائدة من وجود عدد لا يستهان به من هذه المؤسسات في بلد ما، ولكنها لا تؤدي دورها بشكل المطلوب. فالغاية اذن هي الجدية في العمل والممارسة لوضع كل شيء في مكانه المناسب. وهذا بحد ذاته كفيل بالقضاء على العديد من التناقضات التي قد تظهر بقصور عمل هذه المؤسسات.

الفصل الرابع
الدولة والمجتمع المدني
المبحث الاول: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

المجتمع المدني يساعد بصورة مباشرة او غير مباشرة على التأثير على الرأي العام من خلال النقابات والاتحادات ويضمن طراز معين للعيش. فالدولة تتكون من المجتمع السياسي والمجتمع المدني، فالرابطة ثنائية المؤسسات الرسمية والهيئات والتجمعات غير الرسمية (المدنية) فالبرلمان مؤسسة سياسية ولكنها تعبر عن المجتمع المدني من حيث ترجمة الرأي العام السائد في المجتمع الدولة بمؤسساتها الرسمية هي وسيلة قمعية اما المجتمع المدني فهو ادارة اة جهاز ايديولوجي.

وقد لاحظ غرامشي تطور مهم في مفهوم الدولة state من القرن التاسع عشر الى القرن العشرين وبين كيف ان الدولة اصبحت تتدخل في مجالات المجتمع المدني فوظائف الدولة السياسية والمدنية اضحت متداخلة وعليه فالدولة في القرن التاسع عشر كانت تعبر عن قيادة البرجوازية للسلطة فكان المجتمع السياسي هو المعبر عن حقيقة القرن التاسع عشر من خلال هيمنة الطبقة البرجوازية ويختلف الامر عليه في القرن العشرين وفي هذا الخصوص ينتقد غرامشي لينين ذلك ان لينين ذهب في القول بان الدولة ما هي الا جهاز قمع سياسي فيجب قلب هذا الجهاز حتى تنجح الثورة.

غرامشي خطأ لنين حاليا لانه حسب اعتقاده ان الاولوية للمجتمع المدني على المجتمع السياسي فقلب النظام السياسي لا يعني تحقيق الثورة الحقيقية، بل يقلب مفاهيم المجتمع المدني لتحقيق الثورة ويذهب غرامشي ابعد في تحليله عندما يتكلم عن ثورة اكتوبر الروسية عندما يقول انها حركة سياسية استفادت من حركة شباط ١٩١٧ حينما دحرت البرجوازية الروسية اخر قلاع الاقطاع في اوربا (روسيا) ولم يسنح الوقت بان تقوم بثورتها الحقيقية في الهيمنة على المجتمع المدني مما سهل على لينين والضارة في الاستيلاء على السلطة وإعلانهم الاتحاد السوفيتي.

اما الثورة البرجوازية الفرنسية فهي دليل على نجاح البرجوازية الفرنسية في قلب مفاهيم النظام الاجتماعي قبل النظام السياسي فالبرجوازية أثرت على الدراسة ونمط العيش قبل نجاحها في قلب النظام السياسي ١٧٨٩ . فالثورة الحقيقية هي التي تؤثر على البناء المدني قبل البناء السياسي.

ولا تخفي علينا ان وظيفة الدولة هي تأسيس المجتمع المدني ولا يمكن تأسيس مجتمع مدني بلا دولة. ويرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية ارتباطا جوهريا بتحقيق قيام المجتمع المدني فهما متزامنان في الواقع، اذ لا تحضر ولا مدنية من دون دولة قسرية تأخذ على عاتقها جميع المهمات : ادارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية ، اتخاذ القرارات المناسبة بصدد المسائل المسببة للخلاف، والعلاقة بين رأس الدولة وجميع افرادها علاقة مباشرة فهو يقيم صلات أساسية ويضع في اعتباره أهمية الهيئات والمنظمات الوسيطة او أي شيء اخر ، يمكن ان يسهم معه في تقوية سلطة صاحب السيادة وانقاذ اوامره وان كان قيامها امرا لابد منه، خاصة لا يتم الا حسب مشيئته وقراره.

انه أشبه بآلة ولكنه اله فاني، هذا الاله الفاني هو المسؤول بسلطته وقسره عن تحقيق المجتمع المدني.

ومثال على سمو الحرية عندما نتذكر الاهمية التاريخية العالمية للثورة الفرنسية في انها أعلنت للمرة الاولى من شأن الحرية الى مستوى مبدأ وهدف واعيين يتمتع بهما المجتمع والدولة. اذ هي تقتضي من البشر ان يكونوا قادرين على التصرف حسب مقتضيات العقل، وللمرة الاولى في التاريخ تكمن قدرتنا على تكوين مجتمع مدني في قدرتنا على تطبيق نتائج التفكير الحر على شروط حياتنا.

اتاح تصور هيغل للحرية دراسة نظريات المجتمع بمعزل عن الدولة، يقوم المجتمع المدني على التنافس والخصوصية وافراده يتصرفون طبقا لمصالحهم الذاتية ، فهم مشغولون بتوفير حاجاتهم الفردية، واستخدام الاخرين وسائل لتحقيقها.

هذا النمط من الانانية المتبادلة في المجتمع المدني يمكن ان يشكل أساس الصلات الاخلاقية بين افراد المجتمع المدني.

لقد أدرك (هيغل) انه يحمل في داخله آدم سمث. اذ يمكن لليد اللامرئية ان تحول الانانية الى تنوير وتحول الانانيين الى اعضاء محترمين وواعين بذواتهم في المجتمع المدني عبر التقدم الجدلي يتحول لهاث المرء من أجل ذاته الى توسيط

للجزئي من خلال الكلي، لينتج عن ذلك ان كل فرد يكسب وينتج ويتمتع على حسابه الخاص هو في الوقت نفسه ينتج ويكسب من اجل متعة شخص آخر.
ولكي نميز بين المجتمع المدني كمجال عام والدولة كمجال عام آخر لا يعني ان العلاقة بينهما هي علاقة نفعية يمكن زعزعتها ، بل هو نتيجة تحديد العلاقة بين المجتمع والدولة ، وهو كما يرى مونتسكيو وليد قوة الدولة التي توازن بها وانما هو شرط وجود الدولة مثلما ان الدولة هي شرط وجوده ايضا. فعلى رغم قيام المجتمع المدني كوحدة قائمة والاوضاع السياسية ونظام الحكم.
وكما لا معنى لمجتمع مدني خارج السياسة افلا معنى لسياسة وديمقراطية من دون مجتمع مدني ، فالمجتمع المدني تطورا للديمقراطية نفسها.
لذلك مثلت فكرة المجتمع المدني العمق المجتمعي للديمقراطية ،فلا ديمقراطية الا عندما تكون الفئات المجتمعة منفصلة ، عندئذ يمكن التفريق بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني لضمان الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني مؤسسات المجتمع المدني ايضا، حيث يتحمل الفرد من خلال هذه المؤسسات مسؤوليته السياسية، فيتجلى الفرق بين الانتماء الى دولة قومية، والمواطنة التي تمنح الحق في الاشتراك في تسيير شؤون المجتمع تسييرا مباشرا او غير مباشر، فاذا كانت معضلة الديمقراطية في الغرب هي في وضع الضمانات الدستورية والمؤسساتية من اجل حماية الجماعات الديمقراطية في لبنان تبدو في البحث عن الضمانات التي تحمي الدولة من هيمنة الانتماءات والعصبيات الطائفية.
ان غياب الدولة واخفاقاتها المتتالية في تحقيق التوازن وتوفير الأمن هو الدافع لتشكيل قوى تضامنية واحزاب يؤدي بلا شك الى تطور فكر اللادولة والى تأسيس نظام قيمي وعلائقي، أي منظومة اعتقادات تنافس المجتمع والدولة الى موقع المزاحم لدورها وحقيقتها ، واصبح وجودها متعاكسا مع وجود الدولة اذ كانت هذه القوى غياب وتغيب الدولة كان السبب المباشر في غياب وتغييب المجتمع المدني في لبنان، حيث كان البديل التي نشأت على هامش الدولة، والتي تسميت قواعد ولاءات ومباديء تضامن من بنى العصبية الطائفية وجهدت في تغذيتها وتعزيز روابط سياسته على هامش الدولة، فكانت تحيا بضعف الدولة او تتغذى من هشاشتها ومن مساحات الفراغ الى مشكلة القوى السياسية في لبنان وهذه الصورة تعكس واقعنا السياسي والاجتماعي في العراق فعلى الرغم من

المحافظة على الهوية الوطنية وخصوصيتها مع وجود التباينات الثقافية المنوعة في مجتمعنا . فقد خلقت هذه الازمة السياسية نزاعات وصراعات يفعل التوتر السلطوي، واعني به البحث عن المركز والموقع السياسي بعيدا كل البعد عن المعاناة المجتمعية التي حصلت الى ذروتها في هذه الفترة فهذا بلاشك ادى الى زعزعة مكانة الدولة، وبالتالي ظهور وكثرة المنظمات الاهلية، والحركات المدنية التي من شأنها ان تقدم او تسد الفجوة السياسية political gap ولو بشكل مؤقت مما ادى ان الكثير من الفئات ؟؟؟ المهمشة تتضامن مع هذه المنظمات وذلك رغبة منها لتلبية متطلباتها التي اصبحت هذه المتطلبات رغم بساطتها بعيدة عن المنال وذلك يفعل أزمة وجود الدولة كما يصفها افراد المجتمع العراقي.

مكونات المجتمع المدني:

يتكون من الهيئات والمؤسسات غير الرسمية informal institution وهذه التشكيلات من الهيئات والؤسسات تكرس عملها لمصلحة الطبقة المهيمنة من خلال نشر الايديولوجية السائدة في المجتمع المدني ،وهي بذلك تدعم جبهة عريضة ومتينة للطبقة المهنية بواسطة نشر وتعميم ايديولوجية للطبقة المهيمنة.

يمكن الاشارة الى رموز او معالم موجودة في كل المجتمعات المدنية

أولا:

١- ظاهرة الشارع : ففي كل مجتمع مدني مرتبط بنشوء المدنية هناك شارع، فالشارع ليس المقصود به هنا المعنى السياسي اذ يمكن ان يحمل الشارع معنى سياسيا ، بل المقصود به الرمز الموضوعي للعام وللتواصل، للمرور والعبور، للآخذ والعطاء، للحركة القائمة بين افراد المدينة، انه رمز المجال المفتوح لسكان المدينة ومن يأتي اليهم.

٢- السوق كل مجتمع مدني يشتمل على سوق ، ولسوق هنا المقصود بها ليس فقط الوجود المادي الضيق وإنما الوجود الرمزي الاجتماعي السوق هو هنا رمز للانتاج وللتبادل والاستهلاك ، وللتبادل التجاري على اختلاف انواعه بالجملة والمفرد. العرف هنا يلعب دورا كبيرا في تعزيز المجتمع المدن فيضع الافراد مباشرة امام نشاطهم ونتائج نشاطهم، امام ما يسمى في الاقتصاد

الرأسمالي عملية العرض والطلب مع الاشارة الى ان هذه لاالعملية تتخذ اشكالا مختلفة، حسب المجتمعات وظروفها التاريخية.

٣- المؤسسة Institution لا يهم هنا الاسم المهم ما تقصد به الجمعية هي رمز للتعاون والاستمرار أي لتجاوز النشاط الفردي في اتجاه التعاطي المنظم والمستمر المسؤول مع الاخرين لبلوغ اهداف معينة.

هذه الرموز يمكننا ان ندرك ظاهرة المجتمع المدني من منبع وجوده. ويمكن القول ان اعادة تنظيم الدولة على اساس فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتشريع حرية الرأي والتنظيم والتظاهر على أساس دستور constitution يضمن الحريات المدني أمور ضرورية لترسيخ المواطنة sitizenship بما هي حقوق وواجبات.

يمكننا القول ان هناك علاقة جدلية مبنية أساسا على الحوار والاعتراف بالأخر القائمة بين السلطة السياسية political; authority الممثلة بالدولة وبين التنظيمات والاحزاب الممثلة للمجتمع ،هي ضمان عدم تصلب ؟؟؟ الحاكمة وتفردها بالسلطة.

حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع وبهذا المعنى قال غرامشي " الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني"فبينما يحتوي المجتمع المدني civilian society على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية.

تحتكر الدولة السلطة authority السياسية عبر اجهزتها ومؤسساتها المختلفة.

بهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية، تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدني من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الرضا من جهة آخرى.

ففي الوقت الذي يشتمل المجتمع المدني على الاحزاب والتنظيمات السياسية يختص المجتمع السياسي بالسلطة بمعناها المحارس وبوجه قطاعات المجتمع المدني المختلفة عبر آلالية القانونية والقضائية للدولة بما يكتل حق افراده وحريتهم في المبادرة والعمل وفقا لأحكام الدستور في الوقت الذي يمنح المجتمع المدني المشروعية للسلطة السياسية وهي أحدى أهم أسباب بقائها . بصيغة آخرى لا بد من رصد التفاعل المتزايد بين المدني والسياسي وبين جميع

الاضداد، والتهميش والاقصاء لأي منهما على حساب الاخر، ويتوقع الاخرون ان المجتمع المدني هو الحل الناجح لكل القضايا والمشكلات التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، وهو ليس مفهوما او وصفة يمكن تعاطيها وتداولها من يتجاوز الوضع الراهن المأزم الى مستقبل مأمول. لكنه يحق حقل للتنافس وفضاء للصراع وميدان للعمل للقوى الاجتماعية ذات المصالح المواقف المختلفة ،ميدان متفتح على ممكنات عديدة واحتمالات متعارضة يتوقف بتحقيق بعضها على امكانيات وبرامج وتحالفات تلك القوى أي انه نتاج تسابك علاقات القوة والسلطة والمعرفة بتغير عواملها الاجتماعية واستراتيجيات ادارة الصراع التي يتنبأها كل طرف.

المبحث الثاني
دور الدولة في المجتمع المدني

يبرز دور الدولة في المجتمع باعتبارها قوة ثانية وعاملا ميسرا لتألف المصالح فلقد كان احد القضايا العامة الكبرى التي ظهرت في المسح التحليلي الذي قام به كل من كورفيتاريس ودوبراتز. ويبدو ان موضوع الدولة قد نال قدرا هائلا من اهتمامات العلماء الاجتماع السياسي في الفترة موضوع التحليل ،حيث لاحظ المحللون انه الى جانب ليبست ويندكس ، تناول كل من جرير وأور ليانز بناء الدولة ووحدتها الفرعية.

ونلاحظ ان جرير وأورليانز (١٩٦٤) قد اعتمد في تحليلاتهما السيوسياية على التنظيم الاجتماعي للدولة من الرؤيتين البنائية والتعددية مدخلين للفهم والتفسير ، في حين اعتمد جانو فيتز (١٩٦٨ – ١٩٧٠) على المرحلتين النظمي والنظامي فضلا عن اعتماده على الاقتراب الخاص بالتدرج.

ولم يختلف إيرنشتات (١٩٧٠) عن كل من جرير وأورليانز اذ كان اعتماده واضحا، وبصورة لافته على المدخلين النظامي والمجتمعي (الماكروسيولوجي) الى جانب اعتماده على بعض الاقترابات الاخرى التي تؤكد عدم اختلافه الشديد عمن سيقوه من جهة وتنيه للماركروسيولوجي من جهة آخرى، وهذه الاقترابات او المدخل هي المقارن البنائي التاريخي[٢٢].

اما البنائية الوظيفية: تراها وتفسرها بانها شق فرعي sub-system علائقي بسهم في تحقيق ثلاث قطائف ترتبط بتهداف المجتمع وهذه القطائف هي تدعيم وتكامل هذه الاهداف من جهة والعمل على انجازها من جهة آخرى. ولتحقيق صلابة المجتمع من قبل الدولة من الضروري ان تتوافر مجموعة من الالتزامات commitments المطلوبة لتحقيق قوة وصلابة المجتمع[٢٣].

ويميل اتجاه الصراع الى التعامل مع الدولة باعتبارها اداة للقهر coercion تستخدمها الطبقة الحاكمة للحث على الطاعة ،وترعا النزعة الطبقية ان الدولة ما هي الا وسيلة منظمة للعنف ،يتم السيطرة عليها أي على الدولة عن طريق الطبقات والتي عادة ما تكون الطبقة الرأسمالية [٢٤].

اما الصفويون فالدولة بمثابة اداة او ميكانزم تستخدمه ببراعة أقلية منظمة (الصفوة) تةجهه لتحقيق مصالحها ومصالح هؤلاء الذين يساندونها والتعددية pluralism ترى في الدولة مؤسسة من بين عدة مؤسسات سياسية بالمجتمع، وهذه المؤسسة ذات طبيعة ديمقراطية لأنها تمثل مصالح جماعات متعددة.

وأحيانا تكون الدولة موضع الصراع الاجتماعي بوصفه نضالا حول قيم وأحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة ،حيث يستهدف الفرقاء المتخاصمين من خلال تحييد منافسيهم، او الاضرار بهم او التخلص منهم.

وبالفعل فان السعي من خلال الصراع للقضاء على الاخر هو نتيجة طبيعية لأن كلا من الطرفين المتصارعين له أهداف متناقضة وتقف في طريق الاهداف الاخرى، فيطمر ويعمل كل طرف على إستئصال ذلك الطرف بأهدافه وتطلعاته التي تتناقض مع ما يمر اليه، اما مصادر الصراع عند كوزر فهي ١- غياب السلطة الشرعية.

٢-سرعة الحراك الاجتماعي داخل البناء.

٣-الحرمان والاحباطات الذاتية.

٤-اشتراك الوجدان والعاطفة ضمن العلاقات الاجتماعية.

ويمكن ان ينطبق ذلك جزئيا على اسياد الصراع في المجتمع العراقي ،فالصراع بين الشعب والسلطة Authority حدث بسبب عدم مجيء سلطة شرعية في اغلب فترات هذا المجتمع تمارس السلطة العادلة في أدارة شؤون المجتمع، فحدث تصادم مؤداه صراع قوي والذي ادى ويدور الى احباطات عدة في داخل

نفوس افراد المجتمع، الامر الذي ادى الى تقويض كل رغبة لديهم في البناء والتحرر بوجود سلطة مستبدة لم تضع الامور في نصابها.
في حين يرى دارندوف ان الصراع عملية مستمرة ملازمة للحياة الاجتماعية في نظره ويعتمد هذا الصراع على وجود قوى متصارعة داخل البناء الاجتماعي ، وهناكظروف اجتماعية تحيط بالبناء الاجتماعي تعمل على تصعيد او إعاقة درجة الصراع بين القوى المتنازعة ،وهذا ما يحدد وضعها او يعيد تنظيم مكونات البناء الاجتماعي ، او ان هذه الظروف تقود الى صراع جديد وهكذا فالصراع عملية مستمرة داخل المجتمع في تصور دارندوف[٢٥].
اما نظرية الدولة الحديثة moderenzation state theory تنطلق من زاويتين مهمتين في فهم الدولة (الاولى تنطلق من فكرة السيادة sovereignty التي تنطوي على العلاقة بين الفرد والدولة وتؤكد تلك القوة المسؤولة عن صنع القانون وتطبيقها في المجتمع كله، والآخرى تنطلق من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، اذ يرى بعض المفكرين ان الدولة يجب ان تخضع لأنظمة المجتمع المدني وقواعده الاقتصادية ، فيما يرى بعضهم الاخر ان الدولة مستوعبة داخل المجتمع المدني، ولكنها تحقق شيئا من التسامي عليه بحيث تستطيع ان تقوم بدور في مراقبته.
اما النظرية التطويرية : ان الدولة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، اذ يقول العالم جارنر garner بان الدولة ليست من صنع العناية الالهية ولانتاج الغلبة والقوة ،ولا هي من خلق الاعتقاد، ولا من اتساع الاسرة اذ اوضح علماء الاجتماع في العصر الحديث ان الدولة مرت بمراحل تطويرية فهي اذا نتاج للعملية التطويرية التي يشارك فيها اكثر من عامل.
بينما ينظر عالم الاجتماع الالماني (ماكس فيبر) الى الدولة كبناء سياسي political structure يحتكر استخدام القوة الفيزيقية استخداما شرعيا لتدعيم نطاقها والمحافظة عليه من أجل ذلك تعتمد الادارة الرشيدة التي تساعدها على التدخل في المجالات التربوية والصحية والاقتصادية فضلا عن امتلاكها القوة العسكرية.
في حين طرح روس فكرة (الادارة العامة) للتعبير عن رابطة أخلاقية بين الفرد والمجتمع ،هذه الفكرة ترجعنا الى مفهوم جمهوري قديم ينيط بالصالح العام

تشكيل المجتمع المدني، بتزويد كل فرد بإحساس بالواجب الاخلاقي وبالمقابل ، لا يجد في حكم الاغلبية ولا في السلطة الملكية مفهوما سياسيا عن الصالح العام بل الادارة العامة هي التعبير السياسي عن الصالح العام.

يمكن تلخيص نظرية روسو المسيسة، والاخلاقية عن المجتمع المدني هجومه على المصلحة الذاتية والحساب العقلاني للمنفعة، ذلك ان الادارة العامة لبني البشر تحول المصلحة الخاصة الى قواعد عامة ملزمة. مع ادراك روسو، مثله مثل منظرين اخرين من منظري العقد الاجتماعي ، ان للبشر رغبات فردية، لكنه نشد إقامة صلات أخلاقية بين البشر فهذا يوضح ان روسو اراد اقامة صلة بين افلاطون وميكافيللي مكنته من تحديد ضعف مميت في النظريات ذات الاتجه الليبرالي عن المجتمع المدني.

اما الطروحات النظرية لمونتسكيو فهو يرى في الشطحات الوسيطة الحل الوحيد لمشكلة الحكم بحسب نظرة (مونتسكيو) أي انها مايسميه (مجتمع المجتمعات) أي تأسيس أتحاد للشطحات الوسيطة التي ترعى الحرية بتقييد كل من السلطة التنفيذية وعنف الدهماء[٢٦].

والدولة المختلطة المتشكلة على هذا النحو تتألف من الفضيلة المدنية للنظام الجمهوري والسلطة الخارجية للنظام الملكي، وقد وجهت اليه انتقادات شديدة بهذا الشأن بسبب تركيزه مصلحة المجموع بمصلحة طبقة خاصة في حين انه كان واضعا في شرك مصالح الارستقراطية، فكانت اسهاماته واضحة الفرق منها تثبيت طبقة الارستقراطية، ورعاية مصالحها. على عكس مشروع جان جاك روسو الذي لم يتضمن حماية مصالح طبقية معينة ، فنظريته عن المجتمع المدني نظرية اخلاقية.

واخيرا ان المجتمع المدني لا يقوم بوظائفه من دون وجود دولة قوية وليس المقصود هنا ان يكون بديلا ، ولكن هذه الدولة لا بد ان تكون قانونية وشرعية وممثلة للشعب وخاضعة للمحاسبة والتداول والمساءلة[٢٧].

لذلك عندما نتكلم عن ازمة المجتمع المدني لا نقصد الإساءة او ضعف الدولة بل نقصد به تغييب المجتمع والغاء المواطنة وذلك ان المجتمع الذي نطمح اليه ليس فقط قبائل وطوائف وجماعات وقوات ضاغطة وتضامينات تعمل لمصلحتها الخاصة على حساب المصلحة العامة، فلابد من دولة قوية تمثل ارادة الشعب وليس من حق الدولة التسلط فقط وتعطيل دور المواطن والخروج على القوانين

وتعطيل قوة المجتمع في ممارسته الطائفية الحيوية وهذا بلاشك مما يبعد المجتمع المدني اذا قصد مساندة الدولة في عملها المؤسساتي.
هناك من درسوا علاقات المجتمع بالدولة في التاريخ العربي الاسلامي فأكد البعض على مقولات قوة الدولة وضعف المجتمع بالرجوع الى مادعت اليه بعض الحركات الاسلامية من وجوب طاعة الحاكم والخضوع للسلطة تجنبا للفتنة والفوضى، او ضرورات تطبيق الشريعة.
وهناك من مالوا الى دراسة قوة المجتمع وضعف الدولة مستدلين على ذلك من خلال نفوذ القبائل والعائلات الاقطاعية وطبقات التجار، لذلك ظهرت الحاجة الخاصة لحصول توازن يكفل قوة المجتمع وقوة الدولة معا.
لذلك تطلب من العاملين والمهتمين لقيام مجتمع مدني هي دعوة للتحرير من هيمنة الدولة ولقيام المجتمع الديمقراطي التعددي، ولترسيخ ثقافة احترام حق الاختلاف.

خلاصة البحث

خلال بحثنا خضنا في وحدة المجتمع المدني كمؤسسات ودورها في تفعيل الدولة الى جانب دولة قوية متكاملة وهذا في الحقيقة لم نجده لحد الان واضح بشكل ملموس في مجتمعنا العراقي – لكن بلاشك ان الدراسة العلمية تتطور بإستمرار الى جانب الحراك الاجتماعي والسياسي القائم لحد الان في مجتمعنا كمرحلة مؤقتة واستثنائية.
كما نعرف اذا اردنا فعلا تفعيل مؤسسات المجتمع لا بد من نظم عام يحظى بإهتمام الدولة لتوضيح وجوده الفاعل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني . والسبب في ذلك ان المجتمع السياسي وأقصد به (أجهزة الدولة) تنظر بإستمرار الى المجتمع المدني نظرة خارجة بالنسبة الى ماهيته ولكنه يتفاعل معه في لإطار بعض التشريعات الضرورية لتنظيم أعمال السياسة وينبغي ان يتم ذلك بحذر شديد ووتنظيم متكامل مدروس يحترم فيه حقوق المجتمع السياسي وحقوق المجتمع المدني وتصون مؤسسات بشكل فاعل ومؤثر بعيدا عن الجحود والركود في الحياة الاجتماعية والسياسية على مختلف المجالات.

المصادر والمراجع

١- حسن كاظم وعلي حاكم صالح، المجتمع المدني تاريخ نقدي، معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق، ط٢٠٠٧،١.

٢- ابراهيم ابو الغار، علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥.

٣- د.محمد علي محمد، اصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ج١٩٨٩،١.

٤- د.متعب مناف، لماذا المجتمع المدني، مجلة الحكمة، دار الحكمة، بغداد، العدد ٣٦١، ٢٠٠٤

٥- د.حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦.

٦- د.عبد الرضا الطعان وصادق الاسود، مدخل الى علم السياسة، وزارة التعليم العالي، مطابع الموصل،١٩٨٦.

٧- د.سعد الدين ابراهيم ،المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦

٨- متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٢

٩- عبد الجبار الياسر، وقفة تاريخية في المجتمع المدني العربي الاسلامي، مجلة الحكمة، دار الحكمة، بغداد،

١٠-سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١

١١-د.معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ،الدار البيضاء، مطبعة دار النجاح الجديدة، ط١٩٧٨،١

١٢-أرفنج ذايتلن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة د.محمود عودة، د.ابراهيم عثمان، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩

١٣-شتراوس اليو، جوزيف كرويس، تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة محمود سيد احمد، المجلس ٥١ على للفاقة، الكويتنط٢٠٠٥،١

١٤- ع٨بد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي،بيروت، ط٢٠٠١،١

١٥-محمد طه بدوي، اصول علوم السياسة، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية،ط١٩٦٧،١

١٦-عبد الله هداية، قضايا سياسية عربية معاصرة، مكتبة ام القرى، الكويت، ط١٩٨٤،١

١٧- حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردنن عمان، ٢٠٠٠
١٨- د.نزار توفيق سلطان الحسو،الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطابع دار آفاق عربية، بغداد، ط١٩٨٤،١
١٩- السيد رضوان ،الصراع على مستقبل العراق، الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩٢، ٢٠٠٣
٢٠- عمر جمعة عمران العبيدي، دور المجتمع في تحقيق الديمقراطية، مركز المستقبل للثقافة والاعلام، بغداد، مجلة النبأ، العدد ٧٢، ٢٠٠٤
٢١- د.علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٨٩
٢٢- د.منذر الشاري، نظرية السيادة، منشورات العدالة، بغداد،٢٠٠٢
٢٣- د.عاطف احمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥
٢٤- بول لازر شفيلد، الاتجاهات الاساسية في علم الاجتماع ،ترجمة عادل مختار الهواري، مكتبة الفلاح للنشر،١٩٧٣
٢٥- عبد الله حنا الحديثة، المجتمعان الاهلي والمدني في الدولة العربية، دار المدى للثقافة والنشر، ط٢٠٠٢،١
٢٦- محمد تقي مصباح اليزدي، النظرة القرآنية للمجتمع والتاريخ، دار الروضة للنشر والتوزيع ،بيروت، ط١٩٩٦،١
٢٧- د.محمد علي محمد ،علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١٩٨١،٢
٢٨- محمد الرضواني، المنهجية الديمقراطية والحسابات السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد٢٠٠٨،١٧
٢٩- د.عبد الرضا الطعان و د.صادق الاسود، مدخل الى علم السياسة، مديرية مطبعة الجامعة، جامعة الموصل، ١٩٨٦
٣٠- د.حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٠.

الاطاريح والرسائل الجامعية:

١- مثال عبد الله غني الغزواني، الخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني الواقع والاوقاف، رسالة ماجستير في الخدمة الاجتماعية، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٧

٢- د.مازن رسول محمد، سوسيولوجيا الازمة،(المجتمع العراقي نموذجا) دراسة رسالة دكتوراه، نظرية، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠٠٨

٣- عادل ياسر ناصر الكنعاني، السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠٠٧

٤- صبيح علي عبد الحسين، دور التنظيم الاجتماعي في بناء المجتمع، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٦

٥- سحر كاظم نجم الخالدي، دور الجماعات المرجعية في التنشئة السياسيةنرسالة ماجستير دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية الاداب،٢٠٠٠.

الهوامش

١ د.عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، اسكندرية، ط١،ص١١

٢ أرفنج زاتلين، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،ترجمة د.محمود عودة، وآخرين منشورات ذات السلاسل ، الكويت، ١٩٨٩، ص٢٠٦

٣ ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٢٣ .

٤ د.صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي.

٥ محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي / مختار الصحاح ، دار الرسلة ، الكويت، ١٩٨٣ ، ص٦١٩.

٦ حسن جاسم راشد الشمام، ممارسة السياسة في مجتمع مدني ، اطروحة دكتوراه ، فلسفة في علم الاجتماع، دراسة وصفية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني العراقي / محافظة نينوى، أنموذجا ٢٠٠٧، ص١٢

٧ حسن عجيل حسين، الديمقراطية والمجتمع المدني ،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، ٢٠٠٨، ص٧-٨

٨ مثال عبد الله غني، الخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني ، الواقع والافاق، اطروحة ماجستير في الخدمة الاجتماعية، كلية التربية بنات، ٢٠٠٧، ص٦-٧

٩ سعيد بن سعيد واخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٦٧ .

٢ نفس المصدر السابق ، ص٧٠.

١٠ عبد الله حنا ، المجتمعان الاهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة ، دار المدى للثقافة والنشر ،ط١،٢٠٠٢ ،ص١٠.

١١ حسن ناظم واخرون ، المجتمع المدني تاريخ نقدي ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ص٥.

١٢ مصدر سابق /ص٧

١٣ عمر جمعه عمران العبيدي ، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، مجلة النبأ العدد ٧٢ ، مركز المستقبل للثقافة والاعلام ، بغداد ، ٢٠٠٤ ،ص١٧.

١٤ عبد الله حنا ، المجتمعات الاعلي والمدني في الدولة العربية ، دار المدى للثقافة والنشر، ط١، ٢٠٠٢ ،ص١٣.

١٥ مصدر سابق ، ص١٠.

١٦ د. حسن عجيل ، الديمقراطية والمجتمع المدني ، اطروحة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع ،٢٠٠٨ ،ص١٤٢.

١٧ ورد فيه ذكر المجتمع المدني على يد منسق الدراسة الباحث الحصري سعد الدين ابراهيم~، الي اشار الى ان تنظيمات المجتمع المدني بالقدر الذي تظهر وتنشط به قد تقدم لهذا الانسان الفرد بعض البدائل خارج دائرة السطوة المباشرة للدولة.

١٨ عمر جمعه عمران ، مصدر سابق ، ص٣٤.

١٩ د. سعد الدين ابراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ،ص١٨٥ .

٢٠ عمر جمعه عمران ، مصدر سابق ص٣٩ .

٢١ متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربي ة ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٣٥.

٢٢ د. عاطف ،امد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص٢٤-٢٥.

٢٣ نفس المصدر السابق ،ص٢٧.

٢٤ د. منذر الشاوي ، نظرية السيادة ، منشورات الدولة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٦.

٢٥ ارفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ترجمة د. محمود عودة واخرون منشورات ذات السلاسل ،١٩٨٩ ،ص١٧٨.

٢٦ شتراوس ، ليو ، جوزيف كرويس ، تاريخ الفلسفة السياسية ،ج٢،ترجمة محمود سيد احمد ، المجلس الاعلى للثقافة ، ط١،الكويت ،٢٠٠٥ ،ص٨٩.

٢٧ عبد الله العروي ، مفهولة الدولة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ،ط١ ،٢٠٠١، ص١٣٨.